الندوة الختامية: خلاصات عامة ونقاش مفتوح وتوصيات

اختتم المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة سلسلة حلقاته الدراسية التي عقدها برعاية رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، وبالتعاون مع جامعة سيدة اللويزة تحت عنوان "بناء الدولة في لبنان". وفي الحلقة العاشرة تباحث المتحاورون في ما تم مناقشته خلال الندوات التي امتدت لثلاثة اشهر تقريباً وتناولت اشكاليات بناء الدولة في لبنان، لتتكون في حصيلتها مجموعة توصيات ستعمل جامعة سيدة اللويزة والمركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة على متابعة تنفيذها مع المراجع المختصة والمعنيين في الدولة.

قباني

وتناول الخلاصات العامة بالمناقشة كل من الوزير السابق د. خالد قباني الذي رأس الجلسة حيث لفت الى انه "منذ انشاء الدولة اللبنانية في العام 1920 واللبنانيون يعيشون هاجس وامل بناء الدولة في لبنان، دولة حرة، سيدة، ومستقلة. دولة قوية وعادلة تشكل ملاذاً وامناً لمواطنيها.... غير ان بناء الدولة لم يتم، وبقي الهاجس ينتاب المواطن".

واشار الوزير قباني الى "ان الفترة التاريخية التي مرت منذ انشاء دولة لبنان الكبير حتى اقرار اتفاق الطائف وتحوله الى نصوص دستورية سنة 1990 شهدت ثلاثة مراحل كان لها تأثيرها المباشر على تجربة بناء الدولة"، وهي: مرحلة الصراع على الهوية القومية، هوية الدولة الناشئة والتي امتدت 23 سنة أي منذ 1920 وحتى العام 1943 وانتهت الى توافق اللبنانيين فيما بينهم على الاستقلال، تحت عنوان لا شرق ولا غرب، وعلى "ان لبنان ذو وجه عربي يستسيغ الخير النافع من الغرب". اما المرحلة الثانية فكانت "مرحلة الصراع على الهوية الطائفية والهوية الوطنية، والتي بدأت مع اقرار المادة 95 من الدستور اللبناني الصادر في العام 1926، مبدأ تمثيل الطوائف والحكم والادارة. وجاء البيان الوزاري الاول للوزارة الاستقلالية في العام 1943 ليؤكد على ضرورة العمل للخروج من الطائفية الى رحاب الوطن. لكن القوانين الوضعية والممارسات السياسية جاءت لتنهي هذا الصراع لمصلحة الطوائف وسلطاتها على حساب سيادة الدولة وسلطتها". وفي المرحلة الثالثة، كان "الصراع على المشاركة في الحكم تحت معادلة الخوف والغبن"، حيث اتخذ فيها الصراع هذه المرة "طابع الفتنة الداخلية بدأ في سنة 1975 بحرب اهلية داخلية، تقاطعت فيها الاسباب الداخلية مع الاسباب الخارجية، وانتهى الصراع باتفاق الطائف سنة 1989، وخرجت منه الدولة ضعيفة منكسرة مقطعة الاوصال".

ورأى الوزير قباني "ان اتفاق الطائف الذي تشكل على ثلاثة مبادئ او مرتكزات لبناء الدولة وهي مبدأ وحدة الدولة وصون العيش المشترك، ومبدأ المشاركة في الحكم، ومبدأ الغاء الطائفية السياسية بصورة تدريجية، قد اوجد حلولاً للمشاكل والصراعات التاريخية حول مسألة الهوية والمسألة الطائفية والمشاركة في الحكم من جهة، وفتح النظام السياسي على التغيير والتطوير من جهة ثانية، بما يثبت سلطة الدولة ودورها في الحفاظ على امن المواطن وحقوقه ومصالحه".

واكد "ان لا بديل للمواطن عن الدولة"، وانه "لا يجوز للطوائف او للاحزاب او للقوى السياسية ان تقاسم الدولة سلطتها او تشاركها في السيادة على اقليمها او على مواطنيها، او تنازع الدولة على سلطتها، لأن ذلك يضعف الدولة وسلطتها ويذهب بهيبتها ويلغي دورها، ويضرب الوفاق الوطني وصيغة العيش المشترك". واذ دعا قباني الى تنفيذ اتفاق الطائف تنفيذاً سليماً، اكد في كلمته "اننا لم نفقد الامل ببناء الدولة، فالارادة اللبنانية الجامعة متوفرة، وعلينا مداواة الجروح واخراج النفوس من سجنها"، لافتاً الى "انها دعوة للتفكير والتحرك لكي نبني دولة حتى لا نفقد وطناً يراود احلام الكثيرين".

نعمان

اما الوزير السابق عصام نعمان فاكد "ان جميع المطالب والمفاهيم الاصلاحية التي ينادي بها البعض ويدعو الآخرين الى تبنيها، لا يمكن ان تتجسد الا في دولة، والحال ان لا دولة في لبنان، وان ما نتعارف على انه دولة، ليس في الواقع الا نظام سياسي بمعنى آلية لتقاسم السلطة والمصالح والنفوذ والمغانم بين اركان طبقة سياسية قابضة قوامها متزعمون في طوائف ورجال اعمال وآمرو اجهزة امنية". واضاف: "النظام اللبناني في وضعه الحالي اضحى خطراً على الكيان، ولا يمكن انقاذ الكيان الا اذا جرى الانتقال من حال النظام الطوائفي المركنتيلي القائم الى الدولة المدنية الديمقراطية". ورأى "ان السبيل الوحيد لبناء الدولة المدنية الديمقراطية، ينطلق من المبادئ الاساسية للتسوية التاريخية التي اسمها اتفاق الطائف، وبحشد القوى الوطنية الحية لجهودها في جبهة وطنية عريضة ذات برنامج وطني اصلاحي متطور وقيادة مركزية وتشديد على نظام التمثيل النسبي..." كما حذر من "انبثاق كيانات تقوم مقام الدولة وتحاول ان تنسج من حولها شبكة علاقات ومؤسسات تمكنها من ان يكون لها دور وتأثير في مجتمعها وعالمها، ويعرض البلد المعني الى اشتباك قوى قد يتطور لاحقاً الى حرب اهلية جديدة". ولفت نعمان في ختام مداخلته الى "اننا على مفترق، اما ان تصب القوى الوطنية الحية جهوداً في جبهة وطنية عريضة طويلة النفس من اجل بناء الدولة المدنية الديمقراطية القائمة على حكم القانون والعدالة

والتنمية، واما ان نفسح المجال من حيث ندري او لا ندري الى قيام كيانات منافسة للدولة وقادرة على التغلب عليها او على الاقل على هذا النظام السياسي الطائفي الفاسد".

حرب

من جهته، نوه المشرف العام للمركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة د. وسيم حرب بالنجاحات التي تحققت من هذه الندوات، لافتاً الى ان الدراسات العميقة للمواضيع التي تمت مناقشتها بحيوية، تميزت بمستوى عالٍ وتصب في خانة الهدف منها". واذ اشار الى "اننا نجحنا في جمع كوكبة من المفكرين والمهتمين في بناء الدولة"، لفت الى "ان المركز سيعمل مع الجامعة بشكل فعال على تعميم ثقافة بناء الدولة وعلى ان يترافق المنبر الذي قدمته الجامعة مع عمل ميداني، بحيث تتوفر توعية وحالة نقاش عامة بعيدة عن اساليب العنف والتوتر". وبعد ان ابدى اعتزازه بما جرى، اكد "ان جميع الندوات هي في خدمة حكم القانون الذي يقوم على الادارة الرشيدة"، معتبراً الى "ان الحكم الصالح والرشيد هو ركيزة اساسية لحكم القانون الذي لا يستقيم الا اذا كان قائماً على حكم المؤسسات. واشار الى ان جميع المحاضرات التي تم تناولها في الحلقات السابقة ستصدر في كتاب عن المركز جرياً على العادة".

نجم

والقى د. انطوان نجم مداخلة بعنوان "ما العمل؟" عرض فيها لتشخيص استرجاعي منذ اعلان دولة لبنان الكبير في العام 1920، ومسيرتها حتى اليوم لافتاً في تشخيصه الى استخلاص نتيجتين اساسيتين هما :الأولى، دولة لبنان دولة تعاقدية بامتياز، والثانية، لم يزل عقدا 1943 و1989 وتوضيحاهما حال الانقسام الحاد بين اللبنانيين. وبعد ان عدد اسباب الفشل، بحيث رفضنا جميعاً، اعتماد العلاج المناسب، تساءل من نحن؟ واجاب على تساؤله: "في الواقع نحن مجتمع "طوائف"، ومتداركاً بالقول: " نعم. نحن طوائف، ليس في لبنان وحسب، بل في الشرق برمته، بل في العالم الإسلامي بكليته. وهذه الطوائف ليست فرقًا دينية بالمعنى الحصري للكلمة، إنما هي مجتمعات تاريخية. وكل منها مجتمع متلاحم ذو تراث سياسي كثيف". ودعا الى "عقد تأسيسي جديد راديكالي يتوافق وحقائقنا المجتمعية وزماننا وظروفنا التاريخية، من خلال الفدرالية الناظمة للطوائفية، والمعتمدة "الديمقراطية التوافقية" الحقيقية قاعدة حكم للدولة، و"الحياد الدولي الإيجابي" في السياسة الخارجية". وختم بالقول: "وإلى أن نصل إلى الفدرالية، لا بد من تطبيق اتفاق الطائف بروحية توافقية عميقة، مع تأوينه بما يستجد من أمور وقضايا، كما جرى في الدوحة".

قاعي

اما منسق المركز اللبناني للبحوث المجتمعية في جامعة سيدة اللويزة د. عبدو قاعي، فقد رأى ان "للدولة التي هي الحالة العامة للجماعات المنضوية تحت راية المجتمع الواحد، كما للفرد الذي هو الحالة الخاصة للذات المنضوية في الجسم الواحد، قانون هو، في كل لحظة من لحظات الوجود الفردية والجماعية، حصيلة المواجهة بين ذاكرتين متقابلتين ومتناقضتين داخل الطبيعة البشرية، هما: ذاكرة الاعتقاد، وذاكرة الإيمان" ، لافتاً الى "انه من خلال قراءاته البحثية، على مر العقود، تبين له أنّه غالباً ما تغلّبت عبر التاريخ، في هذه المواجهة، ذاكرة الاعتقاد على ذاكرة الإيمان، بحيث أن كلاً من مؤسسات الأديان ومؤسسات المجتمعات كانت أكثر ميلاً إلى أن تتأثر بالسلطة مما جعلها تصبح مساحات للانشقاقات البشرية في ممارساتها بدلاً من أن تكون ساحات للقاء والتعاطف والانشداد نحو الوحدة". وتساءل القاعي بعد تقديمه عرضاً مقتضباً حول رموز الذاكرة المشدودة نحو معتقداتها "ما العمل اليوم لاعادة بناء الدولة عبر المواطنة الحقة؟" واسف في ختام مداخلته متسائلاً: "أين نحن من مشروع الانتقال من ذاكرة المعتقد إلى ذاكرة الإيمان..."

عساف

من ناحيته، قدم د. ساسين عساف اشكاليات مستلّة من سلسلة ندوات بناء الدولة في لبنان حيث شدد في مقدمة مداخلته على وجوب بناء دولة القانون، ملاحظاً ان الدولة اللبنانية هي اليوم امام مصيرها من خلال استمرار اللبنانيين في معاركهم لاستقلالية الكيان. ورأى ضرورة في ترسيم الحدود وتحرير الارض، لأنه بهما لا يظل لبنان كياناً قابلاً للالغاء او التغيير. وبعد ان قدم عرضاً مفصلاً لاشكاليات الدول وانظمتها السياسية المطروحة على اللبنانيين خلص الى انه "بدون اقامة عقد بين اللبنانيين لبناء دولة ميثاقية يبقى ما قيل كلاماً بدون معنى"، لافتاً الى "ان الاشكالية المطروحة في بناء الدولة الميثاقية محورها الاساس مدى استعداد اللبنانيين وقدرتهم كافراد لا كابناء طوائف على صوغ عقد اجتماعي لبناء هذه الدولة".

كانت الندوة العاشرة والاخيرة قد بدأت بالنشيد الوطني اللبناني وبكلمة ترحيبية للمدير العام للعلاقات العامة في جامعة سيدة اللويزة سهيل مطر الذي وجه تحية شكر لراعي الندوات رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان وتحية تقدير للمركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، وتحية اخرى للمفكرين والمحاضرين واهل العلم الذين رافقوا هذه الندوات، واعداً بان "لا تذهب سدى او تبقى كلمات" ومؤكداً "العمل على وضعها في الطريق الصحيح لعلنا نسهم في الوصول الى النتائج المرجوة، قراراً وتحقيقاً وتنفيذاً".